http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2240) السنة التاسعة - الأربعاء (7) أيلول 2011

قيادة العمليات تبدأ بالانحسار والمهام تنتقل إلى وزارة الداخلية

تراجع الإعمال الإرهابية وانسحاب للجيش خلال الفترة المقبلة من ثلاث محافظات

□ بغداد/ المدى

أعلن قائد القوات البرية في الجيش العراقي عن قرب تسليم المهام الأمنية الى وزارة الداخلية في بعض المحافظات.

وقال الفريق أول ركن علي غيدان في تصريح صحفي على هامش حضوره مجلس عزاء للنائب عن تحالف الوسط خالد الفهداوي إن "عدداً من المحافظات ستشهد خلال الفترة المقبلة تسليم الملف الأمني من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية حسب تقييم معد مسبقا وابرز تلك المحافظات هي المثنى وذي قار والنجف الأشرف بعد أن شهدت استقراراً امنياً كبيراً إذ سيعود الجيش إلى مهامه الرئيسة وهي حماية الحدود الخارجية للبلاد مع دول الجوار وإجراء عمليات التدريب".

وأضاف إن "وحدات الجيش ستكون خارج حدود وأطراف المحافظة كما هو الحال في محافظة الأنبار التي تسلمت فيها تشكيلات وزارة الداخلية الملف الأمني داخل مدن المحافظة"، مشيراً إلى أن "هذه الخطوة جاءت بناءً على توجيهات مكتب القائد العام للقوات المسلحة حيث يتم العمل حالياً على وضع آليات لتسلم الملف الأمني من قبل القوات الأمريكية مع قرب موعد انسحابها من العراق نهاية العام الجاري ضمن الاتفاقية الأمنية المبرمة بين البلدين".

وتابع غيدان إن "الوضع الأمني يسير نحو الاستقرار وبشكل أفضل في عموم محافظات البلاد ووفق ما مخطط له وإن الأحداث والخروقات الأمنية التي شهدناها خلال شهر رمضان وعيد الفطر لا تشكل سوى نسبة ٥٪ مقارنة بالأشهر الماضية".

وغالبا ما توجه وزارة الداخلية انتقادات إلى قيادة العمليات في المحافظات، على ما يبدو، إذ حملت الداخلية في وقت سابق قيادة العمليات مسؤولية التفجيرات الأخيرة التي شهدتها البلاد.

وهذه ليست المرة الأولى التي يلمّح فيها قادة وزارة الداخلية، إلى ضعف قيادة العمليات، ما يعد دليلا على تقاطع كبير فيما بينهم، فقد وصف الوكيل الأقدم للداخلية عدنان الأسدي السيطرات الأمنية الموجودة في اغلب مناطق العراق بعديمة الفائدة، وكما هو معلوم فأن هذه السيطرات مرجعيتها إلى قيادة العمليات التابعة للمحافظة.

التقاطع بين وزارتي الداخلية وقيادة العمليات، أشار إليه مستشار رئيس الوزراء عادل بروازي في تصريح سابق لـ"المدى"، عازيا الأمر إلى عدة أسباب بينها ضعف المعلومة الاستخباراتية للعمليات، فضلا عن التفاوت في مستوى التدريب والتأهيل والمقدرة على مسك الأمن الداخلي والتي من المفترض أن تكون خاضعة لقوات وزارة الداخلية. وقال "إن قوات الجيش التي شكلت منها قيادات العمليات يفترض أن تخصص للاعتداءات الخارجية لا لمسك الشارع والقيام بسيطرات أمنية، فالأمر يخضع لاختصاص الشرطتين المحلية والوطنية، وان الجيش حال إشراكه ضمن قوى الأمن الداخلي يجب أن يتم وفق شرطين، أن يكون لغرض الإسناد فحسب، فضلا عن وجود خطر محدق يهدد البلاد لا تستطيع قوات وزارة الداخلية مواجهته بمفرد

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام القادم ٢٠١١.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الاستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

الصدريون يتهمون دولة القانون بعرقلة عمل وزاراتهم

ائتلاف المالكي يدعو أئمة المساجد إلى عدم التهجم على أداء البرلمان

□ بغداد/ المدى

اتهم نائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري اللجان النيابية التي يترأسها ائتلاف دولة القانون بعرقلة أداء الوزارات الخدمية التي يديرها وزراء التيار الصدري، الأمر الذي اعتبره نائب عن دولة القانون عذرا لا مبرر له.

وقال النائب الصدري عدي عواد "هناك عرقلة واضحة، وبعضها لدوافع سياسية، تمارس من قبل رؤساء اللجان في مجلس النواب والتي يترأسها نواب عن ائتلاف دولة القانون لأداء الوزارات لاسيما التابعة للتيار الصدري من خلال عرقلة القوانين التي بحاجة إليها تلك الوزارات في النهوض بمسؤولياتها وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين".

وأضاف أن "التيار الصدري طالب الحكومة ورئيس الوزراء بتقييم وزرائهم بشكل واضح خلال الفترة المقبلة من حيث إدارتهم الوزارات ونسب انجاز المشاريع المكلفة بها وسيقبل بكل تقييم حولهم".

يذكر أنّ رئيس الوزراء نوري المالكي، قد أطلق مهلة أمدها مئة يوم لحكومته بهدف تحسين الخدمات بدأت في الثامن والعشرين من شباط الماضي ليتم بعدها تقويم أداء الوزارات كلاً على مستوى، إثر التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بتحسين الخدمات والقضاء على الفساد والبطالة.

وكان المالكي قد أكد خلال كلمة له بمناسبة انتهاء عملية تقييم أداء الوزارات بعد انتهاء المئة يوم في السابع من حزيران الجاري أنّ عملية التقييم أثبتت الحاجة إلى ترشيق بعض الوزارات.

بالمقابل، قال النائب عن ائتلاف دولة القانون، ابراهيم الركابي إن الوزارات الخدمية أكثرها لدى التيار الصدري، وان اللجان مشتركة بين جميع الكتل السياسية فلا تستطيع دولة القانون التحكم بأمر وحدها من دون اشتراك البقية.

وتابع الركابي في تصريح لـ"المدى" أمس، أن تأخر القوانين لم يكن لأسباب سياسية إنما نتيجة تكاسل أعضاء البرلمان في إقرارها، إلا انه قال "لكل وزارة منهاج وبرنامج عمل تتبعه وان غياب القوانين لا يعد مبررا لعدم التقدم في عمل الوزارات".

كما دعا النائب عن دولة القانون، أئمة الجوامع والحسينيات إلى دعم تسقيط البرلمان لأنه نتاج العملية السياسية وان انهياره يعني انتهاء السياسة في البلاد، كما حذر من التصريحات النارية التي تطلق بين الحين والآخر من بعض القيادات الدينية، في إشارة إلى الانتقادات الموجهة من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى الأداء الحكومي.

وكان الصدر، قد حدد أمس الأول، ثلاثة شروط لتأجيل التظاهرة المليونية المطالبة بتحسين الخدمات المقرر انطلاقها يوم الجمعة المقبل.

وأوضح الصدر في بيان صدر عن مكتبه تلقت المدى نسخة منه، أن الشروط تتضمن إعطاء حصة من النفط العراقي لكل مواطن، وتشغيل ما لا يقل عن خمسين ألف عاطل عن العمل في جميع المحافظات، وتوزيع الوقود على المولدات في المحافظات كافة مجانا قبل أن يتم تحسين واقع الكهرباء في تلك المناطق، مشيرا إلى أن تلك الشروط ستكون الفرصة الأخيرة للحكومة.

وأكد الصدر في بيانه أن تلك الشروط هي آخر فرصة للحكومة وإن "مصلحة الشعب العراقي تقتضي أن يهب بأطيافه كافة للخروج بتظاهرة مفتوحة للمطالبة بحقوقه وخدماته". وتعهد بـ"تأجيل التظاهرة إلى إشعار آخر في حال تحقيق تلك المطالب ومن دون تأخير"، معترفا بـ"تحقيق بعض المطالب التي تزيد من قوة الحكومة وهيبتها المفقودة مع وجود المحتل ونقص الخدمات".

كتابة على الحيطان

وداعاً لحقوق الناس!

■ عامر القيسي

العفو من الصفات الإنسانية خصوصا عند المقدرة، والعفو نصت عليه الكتب المقدسة والعرف الاجتماعي فضلا عن القوانين الوضعية التي منحت بعض الشخصيات والهيئات صلاحيات العفو. هذا أمر لا خلاف عليه، لكن ان يأتي العفو بسبب ضغوطات سياسية وترضيات وان يشمل القتلة والمزورين والمختلسين!! أي ضياع للحقوق هذا؟ وأي قانون يجعل الآخرين يشعرون بالحيف لان حقوقهم ابتلعها قانون العفو الغريب الذي يناقش في البرلمان؟ وأي قانون سيفتح الأبواب على مصاريعها أمام الآخرين للانزلاق إلى عالم الجريمة المنظمة وغير المنظمة مادامت لوبيات الضغط السياسي بانتظارهم لإخراجهم من خلف القضبان؟ أسئلة يثيرها المواطن البسيط، إن كان مختلسو الملايين سينعمون بالحرية؟ أو القتلة ممن تلطخت أيديهم بدم الشعب سيمشون بطولهم أمام عوائل الضحايا من الأرامل والايتام؟ كيف ستعرف الملطخة من غير الملطخة وهذه نفس أزمة اجتثاث البعث التي تجاوزها الجميع، بامتياز، بسبب التراضيات السياسية..

وزير العدل قال في مؤتمر صحفي "إن تمرير قانون العفو العام في مجلس النواب بصيغته الحالية ستكون له تبعات سلبية على البلاد".

ربما لسان حال الحكومة يقول إن لم نعفُ عنهم فان التهريب من السجون سيكون بانتظارهم، وبالتالي فمن الأفضل أن نختصر الطريق ونفعلها نحن منذ البداية!!

ليس أمامنا صراحة إلا طرح الأسئلة، لان الحقائق مغيبة، هل أوصلتنا الطبقة السياسية إلى الحد الذي نكرس جهدنا ووقتنا من اجل تشريع قوانين لإطلاق سراح القتلة والمجرمين، رامين خلف ظهورنا مشاكلنا وأزماتنا اليومية من دون حلول؟ وهل ستبقى مساحة للثقة بالقانون والحكومة من أنهما ظهير الإنسان العراقي المغلوب على أمره؟

الاكثر غرابة في الكوميديا السوداء المستمر عرضها الآن، إن ائتلاف دولة القانون يتهم العراقية والتيار الصدري من أنهما يقفان بقوة خلف القانون لإمراره، حسب النائب جواد البزوني الذي قال إن تمرير قانون العفو خلال الأسابيع المقبلة"، عازيا الأمر إلى "رغبة بعض الكتل السياسية ولاسيما العراقية والتيار الصدري بضرورة تمريره"، وكأن لا احد يعرف ان القانون خرج من عباءة الحكومة التي رئيس وزرائها نوري المالكي من ائتلاف دولة القانون!!

ما هذه المسخرة؟ وأي مواطنين يتصورون أنهم يحكمون؟ لو ذهبنا إلى التيار الصدري لنفى وقال القانون قانون الحكومة، ولو ذهبنا للعراقية لقالوا، السلطة بيد المالكي وهو من يقرر وإننا نعاني من الإقصاء والتهميش؟ وهذا كلام يقوله الجميع لتعود علينا دولة القانون وتقول إنها رغبة الآخرين!!

لسنا ضد العفو لكننا ضد ضياع حقوق الناس من اجل عيون السياسة والسياسيين!!

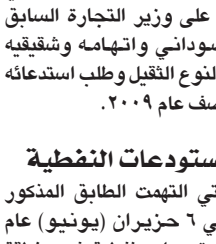

أعلام

الموسوي: مقال علاوي تحريضي

■ عد النائب عن التحالف الوطني جعفر الموسوي مقال زعيم القائمة العراقية إياد علاوي الذي نشره في جريدة الواشنطن بوست الأمريكية بأنه كان تحريضياً.

وقال الموسوي "ما طرحه علاوي في مقاله كان تحريضياً ولا يتناسب مع المرحلة الحالية من المشهد السياسي".

وأضاف إن "التراشق الإعلامي بين الكتل السياسية ولاسيما بين قادة تلك الكتل سيؤثر على العملية السياسية والواقع الخدمي بالبلاد، مشددا على "ضرورة الابتعاد عن التصريحات المتشنجة والمواقف المتصلبة وعن كل ما من شأنه الإضرار بالعملية السياسية أو بتقديم الخدمات للشعب العراقي".

الزاملي: البيشمركة مشمولون بقانون الأمن الداخلي

■ دعا عضو لجنة الأمن والدفاع حاكم الزاملي رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى الإسراع في مصادقة قانون الأمن الداخلي كونه يخدم شريحة كبيرة من الشعب العراقي.

وقال الزاملي إن "قوات البيشمركة من القوات الداخلية العراقية وهم مشمولون بقانون الأمن الداخلي أسوة ببقية أفراد قوى الأمن الداخلي".

وطالب "الجهات المختصة بالإسراع في التصديق على هذا القانون لأنه سينصف شريحة كبيرة ضحت وخدمت البلاد بأرواحها ودمائها".

يشار إلى إن مشروع قانون ومنتسبي قوى الأمن الداخلي تم التصويت عليه من قبل مجلس النواب وأرسل إلى طالباني لغرض المصادقة.

الدوري: تمرير العفو العام من دون صفقات

■ أكدت النائبة عن ائتلاف العراقية عتاب الدوري، أن مقترح قانون العفو العام سيمرر داخل مجلس النواب، من دون إبرام صفقات سياسية.

وقالت الدوري: إن قانون العفو العام من القوانين المهمة، ويخدم الشعب العراقي، وذلك لامتلاء السجون بالأبرياء بسبب المخبر السري، الذي لا يعطي وقائع حقيقية، مشيرة إلى وجود عدد هائل من المعتقلين، ولم تسير أوراقهم للقضاء لأجل حسم أمورهم.

وأضافت الدوري أن العفو العام سيمرر داخل مجلس النواب، من دون إبرام صفقات أو اتفاقات سياسية، وذلك لأنه يخدم جميع أبناء الشعب ولا يفرق بينهم.

"نيران الدوائر" تلتهم الفساد.. وحرائق الأسواق لغسيل الأموال

مصادر أمنية تؤكد وقوف جهات وراء حوادث الشورجة

□ بغداد/ إيناس طارق .. تصوير/ ادهم يوسف

السوق مازال هادئاً، أبواب المحال التجارية مقفلة، السكون يعم المكان، أصحاب المحال والبسطيات والمتبضعون متعبون من عطلة العيد، ولم يتأهبوا للنزول إلى سوق الشورجة "شارع الجملة" الممتد من شارع الجمهورية إلى النهاية.

وتحدث في إحدى الليالي حركة مريبة وطقطقة خفيفة لم يعبأ بها احد، لكن ما حدث يرويه لنا احد "شهود العيان" الذي كان فوق احد المباني القريبة جدا من الحادث أثناء تمتعه بمنظر القمر ليلة يوم السبت المصادف ١٣ايلول بسبب انقطاع التيار الكهربائي جالسا على سطحها، الشاهد يقول إن ثلاثة أشخاص كانوا يحملون علبا كارتونية صغيرة احدهم صعد إلى عمارة الطائي التي كانت أبواب محالها مغلقة في هذا الوقت المبكر من صباح يوم الأحد، والاثنان الآخران كانا يمسكان بالأسلاك الكهربائية وكأنهما يبحثان عن "سلك كهربائي يعود لهم" الشخص الذي صعد، نزل مسرعاً، وكان يقلب جوّاله بصورة سريعة ومربكة!

وفي صباح اليوم التالي حصل فجأة توهج في أسلاك الكهرباء نتج عن احتكاك تلك الأسلاك بمادة سريعة الإشتعال، أصوات رجال يصرخون بان حريقاً اندلع في السوق، الناس القلائل الموجودين والحراس الليليين مع عوائلهم يهرعون لإطفاء الحريق الذي يمتد بشكل سريع وليلتهم كل شي، رائحة البنزين عبقت المكان وبقدرة قادرة تنتشر النيران، الشاهد يكتنز الفرصة وينزل هو أيضا مسرعاً خائفاً لئلا يعلم احد بوجوده ويشارك في إطفاء الحريق حتى لا يكون في خبر كان ويحرق وتختفي معالم الجريمة ويكتب في شهادة وفاته توفي نتيجة الحريق الذي حدث بسبب تماس كهربائي والكهرباء مقطوعة في هذا الوقت.!

سيارات الإطفاء تتأخر بالحضور وتصل بعد ٢٥ دقيقة، والقوات الأمنية تنتشر وتبعد الناس الساكنين في البيوت المجاورة والفنادق الرخيصة الواقعة في شارع الرشيد، حيث الشاهد الذي اخبرنا ما شاهد إذ فضل ذكر الحقيقة على أن يسكت وبعد ذلك يحمل جعبته ويرحل إلى عائلته المقيمة في محافظة الديوانية، والذي شاء القدر أن نلتقي به صدفة عندما كنا نتجول بين أكوام الحرائق وكان مذعورا وخائفاً من أن يكتشف أمره، وعندما وجهنا له سؤالا عمّا يمكن أن يخبرنا به عن الحادث صمت الرجل وقال لا اعلم شيئاً فأعطيناه رقم هاتفنا لعله يعلم شيئاً وما توقعنه كان صحيحاً وقص علينا الحكاية من البداية والتي لا نعلم متى تنتهي فمسلسل الحرائق مستمر بالعرض على واقع الحياة في العراق.

مصدر امني موثوق اخبر "المدى" أن سبب الحريق كان بفعل فاعل وأسلاك الكهرباء فعلاً قطعت وحرقت وسكبت مادة البنزين أمام واجهات المحال التجارية في وقت سابق ورش أيضاً بداخلها، بعد أن سكبت من تحت سلايتات المحال "الكبنكات" وهذه المحال كانت توضع في داخلها "مولدات كهربائية" ممتلئ اغلبها بمادة البنزين فماذا يحدث أن أضرمت النار؟

وأكد المصدر أن الحرائق هذه لن تكون الأخيرة لان الوقت الآن أصبح يشهد منافسة كبيرة بين تجار طارئين على السوق وتجار يستوردون البضائع منذ سنوات ومن تضرر في هذه الحرائق هم تجار الجملة القدماء والبضائع تثمن بملايين الدولارات حيث شملت محال العطور والماكياج وملابس الأطفال والقرطاسية ومخازن للبضائع إضافة إلى تهدم عمارة بالكامل، فمن قام بإشعال الحرائق يعلم ما فعل وما سوف يحقق من خسائر للتجار بالمقابل هو يحقق الأرباح لبيعه بضائع استوردها بأموال مسروقة من المال العام، أي أن عملية غسيل أموال الغاية من كل ذلك، بمعنى أن حرباً خفية تدور في المشهد الاقتصادي العراقي، بين تجار تسندهم أحزاب متنفذة، حيث حريق سوق السنك حدث بعد ٦ ساعات إذن حرب جديدة تسمى السياسية- الاقتصادية تحدث بين الأحزاب والمتنفذين وأصحاب أموال طارئين. القاسم المشترك في الحرائق الحكومية، الذكية منها والغبية، إن الكهرباء الوطنية هي المتهمة دائما رغم انقطاعها، فيقال انه تماس كهربائي. ربما تكون هذه الحالة في العراق صحيحة، بسبب ارتباط حرائق مؤسسات الدولة بقضايا تخص الفساد المالي والإداري واهدار المال العام، والذي يزيد من هذه الشكوك، هو أن هذه الحرائق عادة ما تقع في أقسام الوزارة أو المؤسسة، التي لها علاقة بالعقود الخارجية والحسابات. فعلى سبيل المثال، فان حريق وزارة النفط الذي حدث في الطابق السادس، وهو طابق شعبة الحسابات التي تضم كل ما يتعلق بحسابات الوزارة وعقودها. وحريق البنك المركزي لا يحتاج إلى توضيح فهو مؤسسة مالية من موظف الاستعلامات إلى محافظ البنك.

وحريق وزارة العمل الذي حدث في مكتب الوزير بعد التقرير الذي عدّته هيئة النزاهة حول الأسماء الوهمية في شبكة الحماية الاجتماعية. وربما اختلف حريق وزارة التعليم العالي، في تفسير أسبابه، لكن الإجماع تقريبا هو إخفاء حقيقة ما لا يريد (الحارق) أن يعرفها الناس. وهناك حريق وزارة الداخلية الذي لا نعلم أيضا ان كان بفعل تماس كهربائي أو بفعل فاعل.

موجة الحرائق التي بدأت تظهر في العراق منذ عام ٢٠٠٨ بعد إطلاق رئيس الوزراء بتفعيل هيئة النزاهة دورها والتحرك على الوزارات والمؤسسات الحكومية أسفرت عن حرائق شهيرة أبرزها حريق البنك المركزي في نهاية كانون الثاني عام ٢٠٠٨ وحريق وزارة النفط الذي وقع في آذار من العام ذاته في قسم العقود والاستيراد، ثم حريق وزارة الصحة في ١٨ حزيران من العام نفسه، والتهم الطابق التاسع بجميع ما يحويه من وثائق بضمنها عقود استيراد الأدوية، التي كانت آنذاك يثار الجدل عنها لعدم صلاحية بعضها

وكان لمعالجة الأمر أن المفتش العام في الوزارة المرتبط إداريا بهيئة النزاهة العامة اتصل آنذاك بمكتب رئيس الوزراء واتهام وزير الصحة السابق صالح الحسناوي ومستشاري مكتبه الخاص بالتقصير، وطالب بإصدار أوامر مباشرة بتشكيل غرفة طوارئ خاصة لإبرام العقود الخاصة باستيراد الأدوية والأجهزة الطبية بدلا من العقود التي ابرمها الوزير والتهمتها النيران.

وزارة التجارة هي الأخرى شهدت اندلاع حريق في الطابق الخامس الذي يضم عقودا ووثائق تتعلق باستيراد مفردات البطاقة التموينية التي شابها الكثير من الغموض وكانت على رأس ملفات الفساد في الوزارة.

الحريق وقع بعد تشديد لجنة النزاهة في البرلمان العراقي على وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني واتهامه وشقيقيه بقضايا فساد من النوع الثقيل وطلب استدعائه إلى البرلمان منتصف عام ٢٠٠٩.

حرائق المستودعات النفطية

ألسنة النيران التي التهمت الطابق المذكور اندلعت مجددا في ٦ حزيران (يونيو) عام ٢٠١٠ لالتهام مستودعات نفطية في منطقة اللطيفية أحد أهم أضلاع منطقة مثلث الموت في شمال بابل، ثم غادرتها في اليوم التالي إلى مخازن أدوية الدباش في حي الحرية الشعبي وسط بغداد.

الحرائق التي غالبا ما تندلع ليلا أو في ساعات متأخرة من المساء أعفت موظفي الصيانة من المسؤولية، إذ أن عملهم ينتهي بانتهاء الدوام الرسمي، مثلما أعفت عاملين آخرين من مسؤولية استخدام مطفأة الحريق اليدوية لإيقاف النيران.

فاكتشاف تلك الحرائق غالبا ما يتم في وقت متأخر من الليل من قبل حراس المبنى أو في ساعات الصباح الباكر، حيث يستدعي وصول سيارات الدفاع المدني إلى المكان ساعة كاملة في أفضل الأحوال بسبب الزحام وانقطاع بعض الطرق.

المطالبات بفتح تحقيق حول أسباب الحرائق لم تقتصر على البرلمانيين وأعضاء لجنة النزاهة في مجلس النواب.